

## القرارات المثيرة للجدل تواصل زعزعة الاقتصاد العالمي وإرباك جميع الدول

# "جمارك ترامب" تهوي بالأسهم الأمريكية وتحقق خسائر فادحة بمليارات الدولارات

الرسوم الجمركية على جميع واردات الولايات المتحدة دخلت حيز التنفيذ أمس وفرض رسوم جمركية أعلى الأربعاء المقبل

ترامب لرئيس "الاحتياطي الفيدرالي": اخفض أسعار الفائدة يا جيروم وكف عن التلاعب بالسياسة

"فورين بوليسي": ترامب

يبدأ عصرا جديدا للاقتصاد

العالمي وزمن التجارة

الدولية المتنامية الحرة

قد انتهى



بورصة وول ستريت



زلزال ترامب يهز العالم

كنا أغبياء وعاجزين والحرب التجارية لن تكون سهلة وسنواجه تداعياتها

الرسوم ثورة اقتصادية وسوف نتصير ونعيد العصر الذهبي لأمريكا

غير المرجح أن يعود. وبدلاً من ذلك، فإن أي مساومة بين ترامب والبول الأخرى ستشكل نظاماً اقتصادياً ناشئاً يتميز بالحمايةية والتوترات. وتؤكد "فورين بوليسي" أن حسابات ترامب خاطئة، حيث "يرى ترامب أن الولايات المتحدة بحاجة إلى رسوم جمركية ضخمة لتصحيح اختلالاتها التجارية، وهذا الاعتقاد يفتقر إلى المنطق". وخلصت "فورين بوليسي" إلى القول: "لقد تخلت الولايات المتحدة عن دورها كحصن للتجارة الحرة، وتقود بدلاً من ذلك عودة للحمايةية التجارية التي ستضر بالمستهلكين والشركات في جميع أنحاء العالم. إن بقيت هذه الرسوم الجمركية سارية، فإنها ستعزف إرث ترامب ليس كرجل أعمال ذكي، بل كعائق مدمر ومنعنت أمام التقدم الاقتصادي".

وتدابير أخرى لتعزيز القدرة التنافسية العالمية للشركات الصينية، بما في ذلك إجبار الشركات الأجنبية على تسليم التكنولوجيا. لكن "فورين بوليسي" تقول إن "ترامب بدلاً من إصلاح القواعد التي استغلها بعض شركاء الولايات المتحدة التجاريين اختار تدمير النظام بأكمله"، مشيرة إلى أنه لجأ إلى تقيد التجارة مع كل شريك رئيسي للولايات المتحدة تقريباً، دون استثناء أي من الحلفاء أو المنافسين. وبحسب المجلة فإن الكثيرين يأملون أن تكون تعريفات ترامب عابرة، وأن واشنطن، في مواجهة انخفاض أسعار الأسهم، ستراجع عن هذه القبول، حيث من المحتمل أن يخفض البيت الأبيض بعضاً من معدلاته، لا سيما مع ضعف بعض الدول للحصول على إعفاءات. لكن الواقع هو أن عصر التجارة الحرة من

أوروبا وأجزاء أخرى من العالم سيشتعرون أيضاً بالضغط. وأشاد ترامب بإعلان عن التعريفات الجمركية ووصفه بأنه "يوم التحرير" وتعد بان التعريفات ستعيد "العصر الذهبي" للولايات المتحدة. ووصفت مجلة "فورين بوليسي" الأميركية ما يجري في العالم بأنه "عصر جديد للاقتصاد"، وذلك في أعقاب قرارات الرئيس الأميركي دونالد ترامب فرض رسوم جمركية على الواردات من الخارج، وهو ما أحدث هزة كبيرة في أسواق العالم خلال اليومين الماضيين. ونشرت المجلة في تقرير نشرته على موقعها الإلكتروني، واطلعت عليه "العربية Business"، إن "عصر التجارة الدولية المتنامية الحرة والواسعة قد انتهى"، مشيرة إلى أن "النظام الاقتصادي العالمي الذي كانت قد

المقرر فرض رسوم جمركية أعلى يوم الأربعاء المقبل وفي ذات السياق قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إن الحرب التجارية لن تكون سهلة، ويجب "الصمود" أمام تداعياتها مضيفاً "كنا أغبياء وعاجزين والآن الوضع تغير.. الصين ودول أخرى عاملتنا بطريقة سيئة لا يمكن تحملها". وذكر أن الاستثمارات في أمريكا تجاوزت 5 تريليونات دولار وترتفع بوتيرة سريعة، موضحاً أن الصين تضررت من الرسوم بشكل أكبر بكثير من الولايات المتحدة. وتابع الرئيس الأميركي: "نخلق الوظائف ونستقطب الشركات بشكل لم يحدث من قبل". وأفاد ترامب بأن الرسوم ثورة اقتصادية وسوف نتصير، مؤكداً أن الحرب التجارية لن تكون سهلة لكن النتيجة تاريخية. ودخلت التعريفات

رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول بخفض أسعار الفائدة بالولايات المتحدة وقال إن الوقت بات مثاليا لهذه الخطوة وقال ترامب في منشور على منصفته (تروث سوشال) "هذا الوقت هو الأمثل لرئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول لخفض أسعار الفائدة" وخاطبه قائلاً "اخفض أسعار الفائدة يا جيروم وكف عن التلاعب بالسياسة". يأتي هذا عشية سريان الرسوم التي فرضها ترامب على واردات الولايات المتحدة من جميع دول العالم على أساس مبدأ المعاملة بالمثل "وبعد أدنى 10 بالمئة في أشد تصعيد الأمريكية منذ قرنين. ودخلت الرسوم الجمركية بنسبة 10 بالمئة على جميع الواردات الأمريكية حيز التنفيذ أمس السبت ومن

تكدت مؤشرات الأسهم الأمريكية في وول ستريت أمس الأول الجمعة خسائر فادحة بمليارات الدولارات في ختام تداولات الأسبوع إثر فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسوم جمركية زعزعت الاقتصاد العالمي. وانخفض كل من مؤشر السوق الواسع (ستاندرد آند بورز 500) 322ر44 نقطة أو 5ر97 بالمئة من قيمته ومؤشر (ناسداك المركب) 962ر82 نقطة أو 5ر82 بالمئة من قيمته كما تراجع مؤشر (داو جونز الصناعي) 2231ر07 نقطة أو 5ر50 بالمئة من قيمته. وتواصل مؤشرات الأسهم الأمريكية سلسلة خسائرها بعد تصريحات رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم باول حول مخاطر ارتفاع التضخم جراء الرسوم الجمركية. وقبل ساعات طالب

## «الغرفة» تعلن عن الربط الآلي مع «بنك الائتمان الكويتي»

أعلنت غرفة تجارة وصناعة الكويت عن الربط الآلي مع بنك الائتمان الكويتي في إطار سعيها المستمر لتعزيز كفاءة الأعمال وتسريع الإجراءات. وأوضحت الغرفة في بيان صحفي أن هذا الربط يهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات بين الجانبين، الأمر الذي سيسهم في تسريع وتيرة الأعمال وتحسين جودة الخدمات المقدمة لمنسوبيها. وأكدت أن هذه الخطوة الجديدة تأتي ضمن الجهود الكبيرة التي تقوم فيها

الغرفة نحو تعزيز خطاتها نحو التحول الرقمي، حيث سيتمكن هذا الربط من تبادل البيانات بشكل سريع ودقيق، مما يقلل من الأخطاء ويعزز دقة المعلومات، كما يعكس هذا التعاون التزام الكويت بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص. ودعت الغرفة منسوبيها الإطلاع على هذه المبادرة الجديدة، التي تعد خطوة مهمة نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني.

## "هاواي للتكنولوجيا" تختار «مجموعة دلال الملا القانونية» مستشاراً في الخليج والشرق الاوسط



دلال الملا

اختارت شركة هاواي للتكنولوجيا مجموعة دلال الملا القانونية مستشاراً قانونياً لتمثلها في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الاوسط. وكانت مجموعة دلال الملا القانونية قد عقدت عدة اجتماعات مع شركة هاواي للتكنولوجيا المحدودة بجمهورية الصين الشعبية، تبادلاً فيها الرؤى وانتهت الاجتماعات باختيار شركة هاواي العالمية المجموعة مستشاراً قانونياً لها. وانطلاقاً من هذا الاختيار المشرف قالت المحامية دلال الملا أن اختيار هاواي للمجموعة القانونية لتمثلها قانونياً في المنطقة يعكس ثقة إحدى أهم الشركات العالمية الكبرى في مجموعة دلال الملا القانونية كأحد أبرز مكاتب المحاماة في الكويت. وأضافت "أن هذا الاختيار يؤكد قدرة مكاتب المحاماة الوطنية بدول مجلس التعاون الخليجي والشرق الاوسط على تقديم خدمات قانونية تنافس مكاتب المحاماة الدولية. وقالت الملا لانه من المتوقع أن يكون هذا الاختيار بداية قوية لتعاون ممتد

والجزءات المتاحة في نص حكم المادة رقم (15) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك الأخذ بالاعتبار مجموعة من العوامل التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، طبيعة وخطورة المخالفة المرصودة وأثر المخالفة وعدد مرات تكرارها والنتائج والإجراءات الرقابية السابقة المتخذة على الجهات المخالفة. ختاماً، إن هيئة أسواق المال مستمرة بالقيام بدورها الرقابي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف تصحيح مواطن الضعف في العمليات، أو الإجراءات أو الأنظمة أو الضوابط داخل الجهات الخاضعة لرقابتها، وهو الأمر الذي من شأنه إبراز دور الجهات الرقابية في الدولة في هذا المجال، والمساهمة في تحقيق أعلى درجات الالتزام بكافة الملاحظات الواردة في تقرير التقييم المتبادل لدولة الكويت من مجموعة العمل المالي (FATF).

## وضع سياسات إنفاذ متناسبة وراعية على الجهات الخاضعة

# هيئة أسواق المال تفرض التدابير والجزاءات الخاصة

## بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تواصل دورها الرقابي وترصد طبيعة وخطورة المخالفات وأثرها وعدد مرات تكرارها



هيئة أسواق المال

في إطار سعي هيئة أسواق المال المتواصل لاستيفاء كافة الإجراءات الموصى بها والمرتبطة بنتائج عملية التقييم المتبادل الحالية من قبل مجموعة العمل المالي (FATF) على دولة الكويت، وبهدف وضع سياسات إنفاذ متناسبة وراعية على الجهات الخاضعة لها في حال مخالفتها للقواعد المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي يأتي في مقدمتها أحكام مواد الكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاطات الأوراق المالية وتعديلاتها، وأحكام القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحة التنفيذية، مع التأكيد على الالتزام التام بممارسة هذه السياسات بما يتسم بالشفافية والعدالة والانساق.

وقد تضمنت الآلية المذكورة أعلاه مجموعة واسعة من صلاحيات الإنفاذ المذكورة في نص حكم المادة رقم (15) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي ستتيح للهيئة فرض التدابير والجزاءات ومنها المالية الواردة في نص المادة سالف الذكر على جميع المؤسسات

والتي ستتيح للهيئة فرض التدابير والجزاءات ومنها المالية الواردة في نص المادة سالف الذكر على جميع المؤسسات

والتي ستتيح للهيئة فرض التدابير والجزاءات ومنها المالية الواردة في نص المادة سالف الذكر على جميع المؤسسات

والتي ستتيح للهيئة فرض التدابير والجزاءات ومنها المالية الواردة في نص المادة سالف الذكر على جميع المؤسسات

والتي ستتيح للهيئة فرض التدابير والجزاءات ومنها المالية الواردة في نص المادة سالف الذكر على جميع المؤسسات

والتي ستتيح للهيئة فرض التدابير والجزاءات ومنها المالية الواردة في نص المادة سالف الذكر على جميع المؤسسات